الأمم المتحدة

A/HRC/21/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 September 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

إثيوبيا*، الأردن، إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة*، إيطاليا، البحرين*، تركيا*، تونس*، الجزائر*، جيبوتي، سلوفاكيا*، السويد*، الصومال*، عمان*، فلسطين*، قبرص*، قطر، كندا*، الكويت، ليبيا، مصر*، المغرب*، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية*، موريتانيا، هولندا*، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن*، اليونان*: مشروع قرار

.../٢١

تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات إلى اليمن في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يشير إلى قراري مجلس الأمن ٢٠١٤(٢٠١١) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و٢٠٥١(٢٠١٢) المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وقراري مجلس حقوق الإنسان ١٩/١٨ المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ و٢٩/١٩ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ يسلّم بأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عاملان رئيسيان في ضمان قيام نظام عدالة نزيه ومنصف وفي تحقيق المصالحة والاستقرار في البلد في نهاية المطاف،

---

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب بعملية الانتقال السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج وآلية تنفيذها التي انطلقت في اليمن، وتعهد حكومة اليمن بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل كلي،

١- *يحيط علماً* بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في اليمن[(١)]، وبالنقاش الذي أُجري في أثناء دورة مجلس حقوق الإنسان الحادية والعشرين وبيان الحكومة اليمنية وتعليقاتها بشأن التقرير وما أبدته من استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية السامية؛

٢- *يحيط علماً مع التقدير* بجهود الحكومة اليمنية الرامية إلى تنفيذ قراري مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٩ و١٩/٢٩؛

٣- *يرحب* بالتوقيع، المزمع إتمامه في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على مذكرة التفاهم بين حكومة اليمن والمفوضة السامية لإنشاء مكتب قطري للمفوضية السامية في اليمن ويؤيد هذا التوقيع؛

٤- *يتطلع* إلى اتخاذ حكومة اليمن خطوات لتحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ إعلانها بدء تحقيقات شفافة ومستقلة تتقيد بالمعايير الدولية فيما يتصل بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان الموثَّقة والقابلة للتصديق، عن طريق لجنة وطنية مستقلة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية، ويناشد جميع الأطراف إلى الإفراج عن الأشخاص المحتجزين لديها بشكل تعسفي، ووضع حدّ لأية ممارسات تقوم على الاحتجاز غير المشروع للأشخاص؛

٥- *يناشد* حكومة اليمن وجماعات المعارضة المسلحة اتخاذ التدابير الفورية لإنهاء استخدام وتجنيد الأطفال، وتسريح المجندين منهم والتعاون مع الأمم المتحدة والمجموعات المؤهلة الأخرى لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، واضعة في اعتبارها التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره بشأن الأطفال والتراع المسلح[(٢)]؛

٦- *يشجع* حكومة اليمن على مواصلة جهودها لضمان تمثيل المرأة على جميع مستويات العملية السياسية وتمكينها من المشاركة في الحياة العامة، بدون تمييز وتخويف؛

٧- *يشجع أيضاً* حكومة اليمن على مواصلة تنفيذ التوصيات المقبولة الواردة في تقريري المفوضة السامية[(٣)] بدعم من مكتبها، ويناشد الحكومة معالجة التوصيات الواردة في تقرير المفوضة السامية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والعشرين[(١)]؛

٨- *يعيد تأكيد* تعهدات والتزامات حكومة اليمن بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

---

(١) A/HRC/21/37.

(٢) A/66/782-S/2012/261.

(٣) A/HRC/18/21 وA/HRC/19/51.

٩- *يدعو* جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية والدول الأعضاء، إلى مساعدة العملية الانتقالية في اليمن، بوسائل منها تعبئة الموارد لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها اليمن، بالتنسيق مع مجتمع المانحين الدوليين ووفقاً لما تحدده السلطات اليمنية من أولويات؛

١٠- *يناشد* المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٢ والنداءات العاجلة بشأن أبين وخطة الأمم المتحدة المشتركة لتحقيق الاستقرار؛

١١- *يدعو* المفوضة السامية إلى تقديم المساعدة التقنية لحكومة اليمن والعمل معها، عند الحاجة، لتحديد مجالات المساعدة الإضافية لتمكين اليمن من الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان؛

١٢- *يطلب* إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين تقريراً مرحلياً عن حالة حقوق الإنسان في اليمن وعن متابعة تنفيذ هذا القرار وقراري المجلس ١٩/١٨ و٢٩/١٩.